٢) عقد البيع فوب (FOB) .

وجد مصطلح عقد البيع فوب (FOB) اختصاراً للعبارة الإنكليزية free on board وتعني تسليم البضائع على ظهر السفينة التي يعينها المستورد للمصدر ، ويتوقف التزام المصدر عند حد تسليم البضائع في ميناء الشحن ولا يتجاوز هذا الحد إلى إبرام عقد النقل البحري وإنما يتولى المستورد إبرام عقد النقل والتأمين على البضاعة المنقولة ، يتولى المستورد ضمن شروط هذا العقد اختيار وتحديد السفينة التي ستنقل البضاعة فضلاً عن طريقة التأمين وبالتالي يعطي دوراً كبيراً لتأجير خدمات أسطول النقل الوطني وشركات التأمين الوطنية التابعة لدولته و لذلك يعول على هذا النوع من العقود في نقل السلع الاستهلاكية والإنتاجية المستوردة وخصوصاً في الدول النامية لكي تحافظ على استقرار أسعار تلك السلع في أسواقها الداخلية من خلال توفير أجور خدمات النقل والتأمين المضافة على قيمتها ، مثال على هذه الدول كولومبيا وإيران ، ويختلف البيع فوب (FOB) عن نوع آخر من البيوع مشابه له يعرف بأسم البيع (FAS) ويعني قيام المصدر بتسليم البضائع المبيعة على رصيف ميناء الشحن بجوار السفينة التي يعينها المستورد وعليه سوف يتحمل المستورد إبرام عقد النقل البحري وعقد التأمين وأجور الشحن والتفريغ ولذلك يكون الاختلاف مع فوب (FOB) في لحظة التسليم على رصيف ميناء الشحن : (دويدار ، 2008 ، 195) ، ويرجع سبب ظهور ذلك النوع من البيوع إلى كونه الصورة المبسطة التي تحقق أرادة المصدر في التخلص من أعباء المخاطر في أثناء طريق النقل البحري للبضائع وذلك لأن من خصائص هذا البيع إلقاء عبء مخاطر نقل البضائع على المستورد فضلاً عن كون خطوط الملاحة المنتظمة لم تكن معروفة وقت ظهور هذا النوع من البيوع وإنما كانت العمليات التجارية المرتبطة بالبيوع الدولية تعتمد على السفن البدائية غير المتطورة وأغلب هذه السفن كانت سفن شراعية ، و لذلك فواجب المصدر يتحدد في إيصال البضائع وتحميلها على ظهر السفينة التي هيئها المستورد ، ومع تقدم واتساع التجارة البحرية وظهور البيع سيف (CIF) في الأعراف التجارية الحديثة فأن البيع فوب (FOB) لم يُعد البيع المناسب للتجارة الدولية ، إذ أن المعاملات التي تتم عن طريق البيع سيف (CIF) أكثر من حجم المعاملات في باقي البيوع الأخرى وسبب ذلك يعود إلى أن عقد البيع فوب (FOB) يستخدم في نقل السلع والبضائع التي تنقل بأحجام قليلة وبصورة متقطعة وغير مستمرة مثل السلع الاستهلاكية والإنتاجية ، ومع ذلك فأن البيع فوب (FOB) لم يهجر كلياً بل ما زال يستخدم جنباً إلى جنب مع البيع سيف (CIF) ولكن أحكامه تطورت بما يتلاءم مع التطور الحاصل في التجارة الدولية وما يصاحبها من ظروف جديدة : (محمد ، 2012 ، 27) .

Scanned by TapScanner

أ- الآثار والالتزامات الاقتصادية المترتبة على المصدر:

يقع على المصدر الكثير من الالتزامات والنفقات الاقتصادية جراء إبرام وتنفيذ عقد البيع فوب (FOB) مع الطرف الآخر وهو المستورد فضلاً عن المكاسب المتحققة : (صالح ، 2006 ، 306) ، (الوادي ، 2001 ، 85) ، وكما يلي :-

- يعفى المصدر على وفق شروط هذا العقدً من أعباء إبرام وتنفيذ عقدي النقل والتأمين إذ يقعان من ضمن التزامات المستورد وهذا يحتم على المصدر نقل بضائعه على السفن الوطنية التابعة لدولة المستورد ويترتب على ذلك أن تغطى نسبة أجور النقل من القيمة الإجمالية للإيرادات المتحصلة جراء تصدير السلع والبضائع بالعملة الأجنبية فضلاً على قيمة أجور أقساط التأمين التي يدفعها المصدر بالعملة الأجنبية لشركات التأمين التابعة لدولة المستورد .
- أن يقوم بتسليم البضائع على ظهر السفينة المعينة بواسطة المستورد وفي ميناء الشحن المحدد بالتأريخ والموعد المحدد وأن يخطر المستورد ودون تأخير بوضع البضائع على السفينة .
- يتحمل المصدر وعلى نفقته الخاصة تكلفة الحصول على رخصة التصدير أو أي تفويض حكومي خاص بشحن السلع والبضائع المصدرة .
- يتحمل المصدر النفقات كافة الخاصة بالضرائب والرسوم المفروضة على الصادرات وكذلك الرسوم الخاصة بالإجراءات اللازمة لتحميل البضائع على الباخرة .
- يقوم المصدر وعلى نفقته بتعبئة أو حزم البضائع وتستيفها وشحنها على متن السفينة التي حددها المستورد ويكون متحملاً لجميع النفقات الناتجة عن عمليات الفحص والوزن والعد والفرز اللازمة لتسليم البضائع للشحن .
- أن يقدم المصدر للمستورد وبناءً على طلبه وعلى نفقته كافة المساعدات للحصول على سند الشحن وأي مستندات أخرى مثل شهادة المنشأ والتي قد يحتاجها المستورد لاستيراد البضائع وإدخالها دولته أو يتم إدخالها بواسطة تجارة الترانزيت عبر دولة أخرى .

ب- الآثار والالتزامات الاقتصادية المترتبة على المستورد:

تقع على المستورد الكثير من الالتزامات والنفقات الاقتصادية جراء إبرام وتنفيذ عقد البيع فوب (FOB) مع الطرف الآخر وهو المصدر فضلاً عن المكاسب المتحققة : (صالح ، 2006 ، 307) ، (435 ، Sassoon & Merren ، 1984) ، وكما يلي :-

- يتحمل المستورد سواء أكان تاجر أم دولة مستوردة نفقات وأجور إبرام عقدي النقل والتأمين وأقساط سداده بما أنه الطرف الذي يختار ويحدد السفينة التي ستنقل البضاعة لذلك تنقل الدولة المستوردة

Scanned by TapScanner

بضائعها بواسطة السفن الوطنية وتؤمن عليها من خلال الشركات الوطنية ، ويتم دفع نفقات أجور الشحن وأقساط التأمين بالعملة المحلية لدولة المستورد .

- يلتزم المستورد بتسلم البضائع في ميناء الشحن على ظهر السفينة ويكون متحملاً للنفقات كافة التي تنشأ بالترانزيت حتى وصولها لميناء دولته مضاف إلى هذه النفقات أجور التفريغ و رسوم الأرصفة والساحات التي تخزن فيها البضاعة في ميناء دولته لحين إجراء عمليات التخليص على البضاعة المستوردة .
- يتحمل المستورد النفقات كافة الخاصة بالرسوم والضرائب الكمركية و رسوم إجراءات الحصول على المستندات الخاصة بشهادة المنشأ وشهادة القنصلية ومستندات التخليص الكمركي .
- يتحمل المستورد النفقات كافة التي تنشأ جراء التأخير في الشحن وبالعملة الأجنبية في حالة تخلف وصول السفينة المعينة بالتأريخ المحدد وذلك كون البضائع جهزت للشحن في مخازن ميناء القيام من قبل المصدر وحسب تأريخ الشحن المذكور في العقد .

ج - مزايا وعيوب عقد البيع فوب (FOB) :

- **المزايا والعيوب من جانب المصدر.**

من مزايا هذا العقد أن المصدر يستطيع أن يحصل على مبلغ البضاعة في أثناء انتهاء عملية شحنها على السفينة المحددة من قبل المستورد من خلال المستندات الممثلة للبضاعة .

أما العيب الأكبر لهذا التعاقد يتمثل في حالة كون الدولة المصدرة من البلدان التي تعتمد في تجارتها الخارجية على تصدير سلعة واحدة مثل النفط الخام وتعتمد بصورة كبيرة على الإيرادات المتحصلة من تصدير هذه المادة في تغطية متطلباتها الاقتصادية الأخرى لذلك فأن جزء كبير من هذه الإيرادات تذهب على شكل مدفوعات خارجية بالعملة الأجنبية لقاء تلقي خدمات الشحن والنقل والتأمين من الطرف المستورد الأجنبي كخدمات مستوردة تسجل هذه العمليات في الحساب الجاري ضمن حساب الخدمات جانب الخدمات غير المنظورة الجانب المدين ويؤدي ذلك إلى ارتفاع قيمة العجز في ميزان المدفوعات لدولة المصدر ، فضلاً عن ذلك فأن أسعار النفط الخام المصدر لهذه الدولة تتعرض للتذبذب نتيجة التقلبات في أسواق الملاحة البحرية لناقلات النفط التابعة للشركات الاحتكارية العالمية الكبرى : (الأوابك ، 2013 ، 118) ، فضلاً عن ذلك خسارة فرص اقتصادية كبيرة متمثلة في تشغيل العمالة الوطنية في ذلك المجال .

- **المزايا والعيوب من جانب المستورد .**

من المزايا المهمة لهذا العقد أن المستورد أو من ينوب عنه له الحق في فحص البضاعة والتأكد من مطابقتها للشروط حسب النوع والصنف المتفق عليها قبل شحنها على متن السفينة من قبل المصدر ،

Scanned by TapScanner

فضلاً عن ذلك فأن حق اختيار وتحديد السفينة من قبل المستورد يخول له نقل البضائع المستوردة بواسطة السفن الوطنية ويؤمن عليها بواسطة الشركات الوطنية ويدفع أجور خدمات شركات النقل والتأمين بالعملة المحلية الخاصة به ويسهم ذلك في توفير العملة الأجنبية ، فضلاً عن ميزة تشغيل الكوادر الوطنية من الإداريين والفنيين والعمالة في هذا المجال .

وعيوب هذا العقد في حالة نقل البضائع المستوردة على متن السفن الجوالة التي تمتاز بصغر أحجامها وبقلة حمولاتها وعدم انتظامها في خطوط ملاحية ، عند ذلك يحدث صعوبة التوفيق بين موعد ابتداء عمليات الشحن في ميناء دولة المصدر وموعد وصول السفينة إلى ميناء التفريغ في دولة المستورد ويترتب على ذلك نفقات وأجور تأخير في هذه الموانئ وتقع نفقاتها على كاهل المستورد : (الحسني ، 2001 ، 440-441) .

نستنتج من خلال المقارنة بين عقدي البيع سيف (CIF) وفوب (FOB) أنهما يتفقان في كثير من الصفات والخصائص الاقتصادية من حيث انتقال ملكية البضائع من المصدر إلى المستورد في ميناء الشحن التابع لدولة المصدر وما يترتب على ذلك من تكاليف ومنافع لهذه الأطراف ، إلا أنهما يختلفان في طريقة النقل والتأمين على البضائع ومن يتحمل تكاليفها ومن يجني المنافع المتولدة عنها من خلال آلية تحديد واختيار السفن وشركات التأمين الوطنية التي ستنقل البضائع للطرف المصدر أم المستورد ، في حين يرافق تنفيذ البيعان سيف (CIF) و فوب (FOB) خدمات أخرى تقدم للسفينة أم للسلع والبضائع على متنها في الموانئ الخاصة في دولة المصدر والمستورد بغض النظر عن نوع العقد ومن هذه الخدمات (المناولة والتستيف والخزن والإرشاد والقطر وتموين السفن والوكالات البحرية) *، ويتحمل نفقات هذه الخدمات الطرف الأجنبي سواء أكان مصدراً أم مستورداً وتعود عوائد هذه الخدمات إلى الدولة التي تملك حق الإشراف والسيادة على ذلك الميناء بوصفها الجهة الوطنية ويؤدي ذلك إلى دخول العملات الأجنبية كمقبوضات من الخارج تسجل في الحساب الجاري ضمن حساب الخدمات غير المنظورة في الجانب الدائن في ميزان المدفوعات وذلك يؤدي إلى تحسين الوضع المالي لموازنة تلك الدولة نتيجة تنوع مصادر إيراداتها ، مما ينعكس بشكل إيجابي على بقية الأنشطة الاقتصادية ، في حين يتمثل الفرق في حالة كون السفن الوطنية هي الناقل للسلع والبضائع سواء أكانت مصدرة أم مستوردة والموانئ وطنية أيضاً عندها تفرض هذه الموانئ رسوم وجداول أجور مخفضة على هذه السفن لقاء الخدمات التي تقدمها وفي بعض الأحيان تعفى منها كونها تُعد خدمات داخلية ، فضلاً عن الميزة التي يوفرها الميناء من خلال توفير فرص العمل لتشغيل الكوادر الإدارية والفنيين من الخرجين والعمالة .

---

* - خدمة القطر : يقصد بها عملية سحب السفن الداخلة للموانئ بواسطة سفن صغيرة خاصة لترسو عل الأرصفة المعينة .
- خدمة الوكالات البحرية : تختص هذه الخدمة بتقديم أسعار (تعريفة) مقابل الخدمات للوكالة البحرية بهدف تنظيم العلاقة بين الوكالة والجهة المستفيدة سواء كان مصدر أم مستورد .

Scanned by TapScanner